

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٥٩**

اليوم، الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السادس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/320)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1517273 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السادس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/320)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عايشاتو منداودو سليمان، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/320، التي تتضمن التقرير المرحلي السادس والثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيدة منداودو.

السيدة منداودو (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة المجلس اليوم بمعلومات عن تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار (S/2015/320)، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٥، وتقديم معلومات مستكملة عن أهم التطورات التي وقعت مؤخرا في البلد، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر.

بعد أربعة أشهر من الآن، سيتوجه شعب كوت ديفوار إلى صناديق الاقتراع من أجل اختيار الرئيس المقبل في بيئة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه عام ٢٠١٠. لقد تحقق الكثير منذ الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. واستقرار البلد آخذ في التحسّن تدريجياً. والاقتصاد ينمو وتمكن الناس من متابعة حياتهم في بيئة يسودها السلام. ومع بقاء الخلافات السياسية، يتواصل تعزيز التوافق الوطني في الآراء بشأن الحوار البناء. غير أن بعض المتطرفين الهامشيين بين صفوف المعارضة يدعون بصورة متزايدة إلى المظاهرات العامة.

إن الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة يمضي قدما. وقد اتُخذت خلال المحادثات التي عقدت في ٢٩ كانون الثاني/يناير تدابير ملموسة لتوفير تمويل على أساس استثنائي للأحزاب السياسية المعارضة التي لا تشغل مقاعد في الجمعية الوطنية. واستؤنف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة السياسية في ٢٦ أيار/مايو بعد توقف دام أربعة أشهر. وشارك ١٦ حزبا من الأحزاب السياسية المعارضة في الحوار وركزت المناقشات على المواضيع الهامة، بما في ذلك على وجه الخصوص الحاجة إلى توفير بيئة سياسية هادئة وتهيئة الظروف لدعم إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية وعودة المنفيين والإفراج عن السجناء. كما قررت الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة عقد اجتماعات شهرية لحين إجراء الانتخابات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقدم المحرز في الحوار السياسي ساعد على تحسين الحالة الأمنية وتعزيز الاستقرار في كوت ديفوار.

والجهود التي تبذلها الحكومة وأحزاب المعارضة لمواصلة الحوار البناء جديرة بالترحيب. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا الحوار من أجل تهيئة وإدامة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولكن ما زالت هناك بعض العناصر الفاعلة السياسية التي تسول لها نفسها استخدام لغة مؤججة للمشاعر.

ويجب أن نواصل تشجيعها على التصرف بروح من المسؤولية والامتثال التام للقانون طوال الفترة الانتخابية.

وقد أسفرت التحزبات السياسية قبيل الانتخابات الرئاسية المقبلة عن إعادة تشكيل المشهد السياسي. فعلى سبيل المثال، تشهد الجبهة الشعبية الإيفوارية والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار فترة من عدم الاستقرار. ولكن يتم الإعراب عن وجهات النظر والمواقف السياسية المتباينة بصورة سلمية في أغلب الأحوال. وآمل أن يستمر هذا التعبير السلمي لأنه أمر ينبغي أن تتسم به أي عملية سياسية.

وفي إطار ممارسة ولاية المساعي الحميدة المنوطة بي، حاولت إقناع الحكومة والأحزاب السياسية بالانخراط في الحوار، كما استخدمت ولايتي لتشجيع الناس على دعم جهود السلطات لتعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، ثمة دور أساسي للمبادرات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة، فضلا عن مبادرات بناء السلام في مختلف المناطق، والتي تدعمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

وبالنسبة لكوت ديفوار، تشكل الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر معلما بارزا فيما يتعلق بتوطيد الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة. وفي إطار الأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات، تم تعديل القانون الانتخابي واعتماده في ٢ نيسان/أبريل. وبدأ تسجيل الناخبين في ما يزيد على ٠٠٠ ٢ مركز في الأول من حزيران/يونيه، وينبغي أن تنتهي هذه العملية في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه. وينبغي أن تكون قائمة الناخبين النهائية جاهزة بحلول ٣١ آب/أغسطس. وبصفتي رئيسة منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإنني أكفل تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين واللجنة الانتخابية المستقلة في إطار دعم الأمم المتحدة للحكومة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

وقد بدأت عملية تعويض ضحايا الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبدأت الحكومة أيضا في تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، حتى وإن لم يُنشر ذلك التقرير. وكانت الحكومة قد أعلنت في ٢٤ آذار/مارس إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا بهدف تسجيل جميع الضحايا غير المدرجين للأزمات المتلاحقة في كوت ديفوار منذ عام ١٩٩٠. وستضطلع الهيئة التنفيذية للجنة، البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، بعملية التعويضات. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة أن تكون عملية تعويض الضحايا عملية شاملة للجميع.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، تظل التصورات المتعلقة باختلال ميزان العدالة موضوعا للنقاش فيما بين الإيفواريين، بالرغم من أن الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث تتولى حاليا التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشجع حكومة كوت ديفوار على مواصلة وإكمال تحقيقاتها من أجل تقديم جميع من تم تحديدهم باعتبارهم مذنبين بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، إلى العدالة. وسيسهم ذلك إلى حد كبير في مداواة جراح الماضي وتعزيز المصالحة.

وقد أُطلقت أول آلية لتعزيز التكافؤ الجنسين في جميع مؤسسات الدولة، وهي المجلس القومي للمرأة. وجاء هذا التطور في وقت مناسب للغاية خلال هذه السنة الانتخابية إذ من الممكن أن يضطلع المجلس بدور رئيسي في تشجيع زيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في الحياة السياسية. كما أثني على العمل الذي تضطلع به لجنة الخبراء الوطنيين المعنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتي تواصل، بالتعاون مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار،

أنشطتها لزيادة الوعي بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، لا يزال يساورني القلق إزاء التقارير المتكررة عن العنف الجنساني والممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويحدوني الأمل في أن تُعالج هذه المسائل بشكل ملموس في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن العنف الجنساني.

ومن الناحية الأمنية، أحرزت الحكومة تقدما في معالجة المظالم العالقة لعناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار عقب احتجاجاتهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. فقد شيدت ثكنات ودفعت المرتبات بأثر رجعي. وبالنسبة للإصلاحات، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا يتعلق بتنظيم الدفاع الوطني والقوات المسلحة الإيفوارية في ٩ آذار/مارس. ويشكل ذلك خطوة هامة نحو إضفاء الطابع المهني على القوات الجمهورية لكوت ديفوار وبناء ثقة الجمهور في مؤسسات الدفاع الوطني. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم الحكومة في إنجاز الإصلاحات اللازمة. وأشيد بجهود الحكومة المستمرة لتحسين التوازن بين الجنسين في قوات الدرك بإدراج متدربات.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية، يمثل الافتقار إلى المعدات لدى أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات الأمنية الإيفوارية المسؤولة عن الحفاظ على النظام العام مسألة تبعث على القلق، كما يدعو إلى الشك في قدرتها العملياتية على مكافحة الشغب بطريقة مناسبة ديمقراطيا.

حددت حكومة كوت ديفوار ٣٠ حزيران/يونيه موعدا نهائياً لاستكمال عملية نزع سلاح ٦٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وكثفت الحكومة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشطة التوعية وزاد عدد المقاتلين السابقين المدرجين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج زيادة كبيرة في الأشهر الأخيرة. وسنحتاج إلى دعم بعد انتهاء هذا البرنامج في حزيران/يونيه، إذ سيظل عدد كبير من المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج، والتي من المتوقع أن تستمر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وستواصل عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والبرنامجي إلى الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل صياغة خارطة طريق قابلة للاستمرار لأنشطتها بعد حزيران/يونيه عام ٢٠١٥.

ظلت الحالة الأمنية مستقرة حيث سُجل اتجاه تنازلي عام في الأنشطة الإجرامية. ولم يتم الإبلاغ عن حوادث خطيرة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام المجلس (انظر S/PV.7358). ومع ذلك، لا تزال عمليات السطو المسلح واللصوصية تشكل تحديا أمنيا أمام البلد. كما نظم المحاضرون الجامعيون ومعلمو المدارس والعاملون في مجال الصحة العامة، وكذلك الطلاب، مظاهرات وإضرابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت المفاوضات بين النقابات العمالية والحكومة عن توقف الإضرابات.

خلال الاجتماع الرباعي الذي عقد في ١٠ آذار/مارس بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، نوهت الحكومتان بالتحسن في الحالة الأمنية على الحدود. وتم تعزيز التعاون الثنائي باستئناف الاجتماعات الثلاثية والرباعية. الآن وإذ أُعلِنت ليبريا خالية من الإيبولا، فقد أعيد فتح الحدود، ممَّا عزز الأنشطة العابرة لها.

وفي ما يتعلق بقوة وشرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإنَّ العملية ستقلص قوتها العسكرية عملاً بالقرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) إلى ٤٣٠ ٥ فرداً، ومكوِّن شرطتها إلى ٥٠٠ ١ فرد. وقد عُزِّزت القدرة التشغيلية للقوة بِ ٦٥٠ فرداً من قوة الاستجابة السريعة، التي تعمل الآن بكامل طاقتها، والتي ستمكِّننا من مساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على تنفيذ ولايتها والاستجابة لأية حالات طوارئ هناك. ونتيجة

لذلك، وبمعونة الأصول الجوية، أصبحنا الآن قادرين على نشر ١٠٠ عنصر من عناصر القوة في أيِّ مكان داخل كوت ديفوار في غضون ١٢ ساعة.

وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لأعضاء المجلس على الدعم الذي قدموه لنا في إنجاز تشكيل قوة الاستجابة السريعة، كما هو مطلوب بمقتضى الولاية. والوضع الذي تتسم به القوة اليوم الذي يتسم بقدر أكبر من القدرة على التنقل والسرعة والمرونة، قد أثبت فعاليته حقاً، ومكَّننا من الاستجابة في الوقت المناسب للمخاطر التي تتهدد على المدنيين، كتلك التي شوهدت في الأشهر الأخيرة في المنطقة الحدودية الغربية.

وإنني، عشية تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واثقة ومتفائلة بشأن مستقبل البلد. غير أنه يتعين علينا أن نبقى يقظين. وبعد أشهر قليلة، ستنظم كوت ديفوار الانتخابات الأولى على الإطلاق بعد انتخابات عام ٢٠١٠. وستكون حاسمة بالنسبة للبلد. وتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمية الأهمية سيكون هاماً ليبين مجدداً رغبة المجتمع الدولي في توطيد الإنجازات ومساعدة البلد في طيِّ صفحة عقب أزمة ما بعد انتخابات عام ٢٠١٠. وتهيئة بيئة هادئة ومؤاتية في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية وأثنائها وبعدها، سيقتضي أيضاً المضيّ قدُماً بمستوى الحوار السياسي في مجالات عملية نزع السلاح، إصلاح القطاع الأمني، القضاء، وتعويض الضحايا وعودة اللاجئين. وفي هذا الصدد، يبقى الدعم المتضافر من مجلس الأمن، الدول الأعضاء، الشركاء الدوليين والإقليميين، والأمم المتحدة وفريقها في كوت ديفوار، أساسياً لضمان أن يتمكَّن ذلك البلد من المضي قدماً نحو إنجاز جميع تلك العمليات الرئيسية.

وأود مجدداً أن أشكر المجلس على دعمه القيِّم ومبادئه التوجيهية المفيدة جداً لتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة منداودو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بوا – كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، بما أنَّ هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم لجمهورية كوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، فإنني أودّ أن أشكركم، سيادة الرئيس، وأشكر الجهاز الذي تقودونه على الاهتمام المطَّرد الذي تولونه لبلدي منذ بدء الحالة الصعبة التي تعيَّن علينا التعامل معها في السنوات القليلة الماضية.

إنَّ وفد بلدي يرحب بتقرير الأمين العام (S/2015/320)، الذي يؤكد التقدم الهائل المحرَز في كوت ديفوار منذ تولّي فخامة السيد الحسن واتارا رئاسة البلد، حيث يمكن رؤية آثاره المحددة اليوم في حالة سياسية طبيعية واقتصاد متنامٍ وسليم. والمصالحة الوطنية، كما أشير في التقرير، تجسّد ديناميةً جديدة من خلال الحوار السياسي مع المعارضة. ويجري تعزيز الوئام الاجتماعي تدريجياً. وقد تحسَّن المؤشر الأمني بشكل كبير، وهو اليوم يضاهي نظيره لبلد طبيعي.

وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي توشك أن تنتهي، حققت واحدا من أعلى معدَّلات التنفيذ. لذا، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للسيدة عايشاتو مندُوادو، الممثلة الخاصة للأمين العام في كوت ديفوار، على العمل المتميز الذي حققته ميدانياً بالتعاون مع السلطات الإيفوارية. ويبقى عدد من التحديات طبعاً، كما أشير في التقرير، وقد دأبت الحكومة على بذل قصارى جهدها

لحلِّها. وعلى الرغم من التقدم في مجال الأمن، تدرك الحكومة الإيفوارية أهمية مواصلة جهودنا الدؤوبة. ويمكن قول الشيء نفسه في ما يتعلق بتلبية المطالب الاجتماعية والحاجة إلى المصالحة الوطنية.

إنَّ أبرز ما في الحياة السياسية في كوت ديفوار لهذا العام سيكون الانتخابات العامة، المقرر إجراؤها وفقاً للدستور الإيفواري. وستشكل الانتخابات خطوة أساسية في المرحلة الانتقالية نحو الاستقرار والسلام. لذا، فإنَّ الإتمام الناجح للانتخابات سيكون تحدياً كبيراً للحكومة الإيفوارية، ونحن في هذا الصدد نولي لهذا الجهد اهتماماً وثيقاً. وتودّ الحكومة أن تشهد إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع، ستستدعي دعم المجتمع الدولي، وبخاصة دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي هذا الشأن، يطلب وفد بلدي تمديداً لمهمة هذه العملية وتوسيعاً لولايتها بحيث تشمل دعماً لوجستياً للعملية الانتخابية كما هو مقترَح في تقرير الأمين العام. وتقديم المساعدة للحكومة الإيفوارية من أجل انتخابات ناجحة سيشكل خطوة حاسمة نحو الإتمام الناجع للإنجازات الكبرى التي تحققها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قبل انسحابها الكامل في مطلع عام ٢٠١٧.

ختاماً، يودّ وفد بلدي أن يؤكد امتنان الحكومة الإيفوارية لمجلس الأمن على التزامه بالتعاون الكامل في نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.